

الفصل الثالث
هيكل نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات
الحكومية

المبحث الأول

طبيعة نظم المعلومات المحاسبية للوحدات الحكومية

لغرض تحديد الهيكل العام لنظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية فإن الأمر يتطلب مناقشة النقاط الآتية:

١. ما نوع وطبيعة التقارير التي يتطلب إعدادها لتوفير وعرض وتوصيل المعلومات للجهات والأطراف المستفيدة؟

٢. ما هي النظم الفرعية الأساسية التي يمكن أن يتكون منها نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الحكومية؟

٣. ما هو دور هذه النظم الفرعية في توفير المعلومات بما يحقق أهداف نظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية؟

فهناك من يري صعوبة الفصل بين التقارير المالية المعدة للأطراف الداخلية والتقارير المالية المعدة للأطراف الخارجية في الوحدات الحكومية ، ذلك لان الربح لا يعد مقياساً للأداء بل المقياس يعتمد علي كفاءة تنفيذ عملياتها وفاعلية لتحقيق أهدافها ، فمثلاً تستخدم الموازنات كتقارير داخلية في قطاع الأعمال ، بينما تكون تقرير مالي رئيسي للأطراف الداخلية والخارجية في الوحدات الحكومية.

وهناك من يري صعوبة القول بوجود نوعين من المحاسبة أحدهما مالي والآخر إداري ، وأن المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي الحكومي للأطراف الداخلية هي نفسها للأطراف الخارجية بينما يري Gox وزملاؤه أن بيان المفاهيم الصادر عام ١٩٨٧م قد أشار بوضوح إلي حاجة الوحدات الحكومية لكلا الفرعين المالي والإداري بناء علي وجود حاجة من قبل المستخدمين لإجراء المساءلة ولاتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وفي نفس الاتجاه يري Caplan إن مدراء الوحدات الحكومية يحتاجون إلي قدر كبير من المعلومات

لمساعدتهم في التخطيط والرقابة واتخاذ القرار بنفس القدر الذي يحتاجونه المدراء في الوحدات الهادفة إلي الربح فعلي الرغم من غياب دافع الربح إلا أن الأهداف المنظماتية الأخرى مثل النمو والبقاء والخدمة الاجتماعية تنطبق وبدرجة كبيرة علي الوحدات الحكومية.¹

كما أن الوحدات الحكومية إذا كانت لا تهدف إلي تحقيق الربح في أنشطتها فأنها تبقى ملزمة بعقلانية الإنفاق وترشيده وتقديم أفضل الخدمات بأقل النفقات لذلك فان المحاسبة في الوحدات الحكومية يجب أن تعكس صورة دقيقة عن تكاليف الخدمات التي تقدمها الوحدة وكيفية التصرف بموجوداتها الثابتة وتخصيصاتها السنوية ومن الناحية الإدارية والمحاسبية تعد الوحدة الحكومية مركز مسؤولية وإذا كانت القوانين واللوائح تضع الإطار العام لإجراءات تقديم الخدمات للمواطنين فان علي المدير الإداري للوحدة الحكومية تبسيط هذه الإجراءات بما لا يخل بالإطار العام بحيث يحقق هدف أداء الخدمات بأقل كلفة وبطريقة أكثر كفاءة ويكون ذلك أمراً جوهرياً خاصة إذا كان أسلوب المحاسبة وتقويم الأداء لا يركز علي مدي الالتزام باللوائح والتعليمات فقط وإنما علي ما أنجزته من أعمال وما أدته من خدمات وإذا كانت الوحدة الحكومية تفقد الحرية في تحديد قيمة الإعتمادات المخصصة لها فأن عليها استغلال المتاح منها بكفاءة وفاعلية.

ومن جانب آخر يري بعض النقاد أن المحاسبة في الوحدات الحكومية فقدت عبر السنين الرؤيا تجاه المستفيد إذ يؤكد مديرو برنامج الإنفاق في الإدارات الحكومية (المسؤولون عن تنفيذ الموازنة) إن حسابات الموازنة أعدت خصيصاً لخدمة مصالح المواطنين، ويوجد الاقتصاديون العاملون في تحليل أداء السياسات المالية للحكومات الكثير من الإجراءات والمفاهيم المحاسبية في الوحدات الحكومية معقدة ومتقاربة عموماً وليس لها مرتكزات راسخة

¹ مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6- العدد 17، 2010، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد

وبذلك يمكن التلاعب بها بسهولة كما يلاحظ أن معظم الوحدات الحكومية لا تعطي الاهتمام الكافي لعمليات جمع وتخزين واسترجاع وتحليل المعلومات المحاسبية بنفس الدرجة التي تهتم فيها بالموارد المالية مما أدى إلي أن تكون إمكانيات وأساليب حفظ ومعالجة وتداول المعلومات سيئة ، كما تعد الملفات في هذه الوحدات مقبرة للوثائق والمعلومات ومن النادر ما نجد نماذج قرار معتمدة علي معلومات إدارية أو محاسبية كاملة.^٢

وعلي الرغم من هذه الانتقادات، فقد أدت العديد من التطورات إلي جعل المحاسبة في الوحدات الحكومية أكثر استجابة للحاجات المتجددة وأكثر انتقائية ، ومن هذه التطورات:

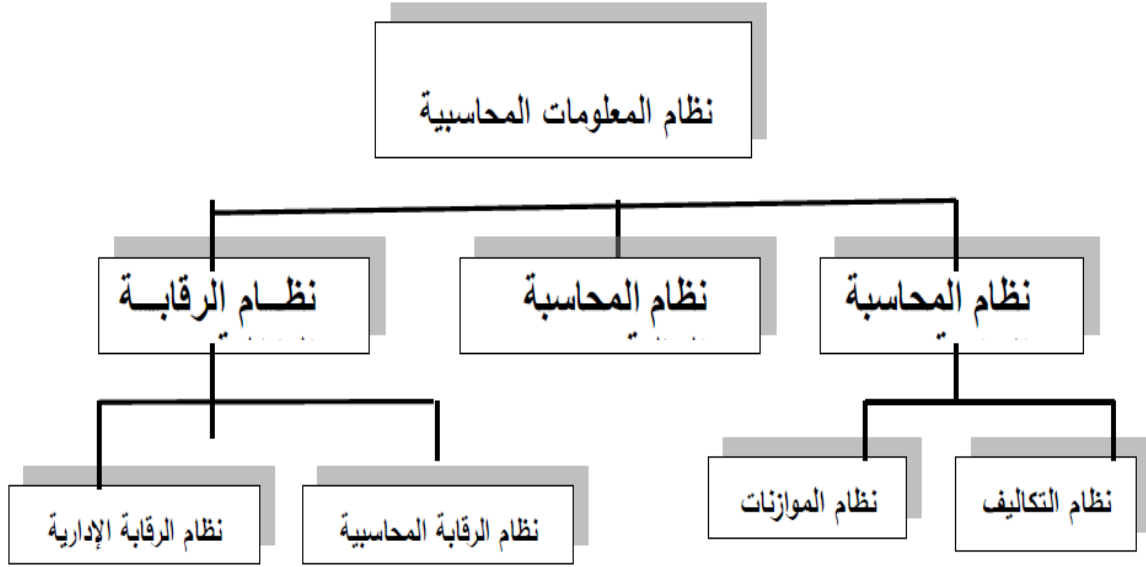
١. الانتقال من الاقتصاد المركزي إلي اقتصاد السوق وقد تطلب ذلك كماً كبيراً من المعلومات لتزويد المدراء بالقدرة الكافية علي بناء التوقعات المستقبلية والتخطيط السليم بالإضافة إلي سرعة اتخاذ القرارات دون أي تأخير وكذلك تزويد الجمهور بالمعلومات التي تتعلق بحجم ما تم تحصيله وصرفه ، وكذلك معلومات حول كيفية التصرف بالأموال ، حيث انتقل الاهتمام إلي فاعلية الخدمات المقدمة والبحث عن إجابات للأسئلة حول مدي إمكانية تقديم الخدمات بتكلفة أقل وقد أوجدت هذه الاهتمامات دراسة مفصلة للتطبيقات المحاسبية القادمة والخيارات المتاحة للتطوير .

٢. أصبح الجدل القديم حول تطبيق مبادئ وممارسات المحاسبة التجارية علي الوحدات الحكومية منذ مطلع الخمسينيات من القرن العشرين عملياً أكثر وقد كان التركيز خلال السنوات الأخيرة علي التعديلات المطلوبة لتطبيق ممارسات المحاسبة التجارية حسب الاحتياجات وقد أحرز قدراً كبيراً من التقدم نحو هذه الغاية لتطبيق المثل القائل بأن الدخول في الخطوات العملية أكثر إنتاجية من مناقشة النظريات التي لا تنتهي.

^٢ مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٦- العدد ١٧، ٢٠١٠، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد

٣. إن الثورة التكنولوجية قد أتاحت الفرصة لاكتشاف جوانب جديدة ولم يعد السؤال ما إذا كان من الممكن تطبيق هذه التقنية وإنما كيف يمكن تطبيق ذلك كما أن استخدام تقنية الحاسبات الإلكترونية في معالجة البيانات المالية والمزايا المصاحبة لذلك وضع حداً للجدل حول مدى إمكانية استخدام تطبيقات المحاسبة التجارية علي العمليات المالية التي تتم في الوحدات الحكومية.

مما سبق، يمكن القول أن هناك حاجة لاستخدام كلا النوعين من المحاسبة ، المالية والإدارية، في الوحدات الحكومية، إلا أن طبيعة المحاسبة الإدارية في الوحدات الحكومية وأغراضها وأهدافها تأخذ أهمية أكبر منها في وحدات قطاع الأعمال ، وذلك بسبب إعتقاد أغلب مستخدمي المعلومات المحاسبية الحكومية علي مخرجات نظام المحاسبة الإدارية في تقويم أداء الوحدات الحكومية، وذلك لخصائص هذه الوحدات أي أن المحاسبة الإدارية في الوحدات الحكومية تخدم الجهات الداخلية والخارجية علي حد سواء ، وبذلك يمكن القول أن الهيكل العام لنظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية لا يختلف عنه في وحدات قطاع الأعمال من النواحي التي تمت مناقشتها.عليه فأن نظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية يتكون من ثلاث أنظمة فرعية تتمثل بنظام المحاسبة المالية ونظام المحاسبة الإدارية ونظام الرقابة الداخلية وكما موضح في الشكل الآتي:



المبحث الثاني

هيكل نظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية

وعلي ذلك يمكن تحديد أهداف نظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية بما يأتي:

١. توفير المعلومات اللازمة للمساءلة: ويقصد بالمساءلة تقديم تفسيرات عن أعمال الوحدة الحكومية إلى السلطات التشريعية أو أي جهة لها الحق في طلب ذلك، ويمكن حصر أهداف المساءلة في الآتي

- أ. المساءلة المالية ، من خلال بيان مدي الإلتزام بالتشريعات والضوابط المالية وانتظام السجلات وسلامة التقارير المالية وصدقها في التعبير عن أداء الوحدة الحكومية.
- ب. المساءلة الإدارية، وذلك من خلال بيان أن الموارد المخصصة للوحدة قد استخدمت بكفاءة ودون إسراف وان الوحدة الحكومية تراعي الاقتصادية في عملها.
- ج. المساءلة عن الأداء ، وذلك من خلال بيان مدي كفاءة وفاعلية تنفيذ البرامج والأنشطة الخاصة بالوحدة الحكومية.

٢. توفير معلومات لتقويم نتائج نشاط الوحدة الحكومية خلال السنة، عن طريق:

- أ. المقارنة بين النتائج الفعلية والمخططة في الموازنة المعتمدة تشريع.
- ب. بيان الأداء المالي ونتائج العمليات.
٣. توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة ، وذلك من خلال:
 - أ. توفير معلومات لمقارنة نتائج نشاط العام الحالي مع الأعوام السابقة.
 - ب. بيان العلاقة بين المدخلات والمخرجات في العمليات والأنشطة التي تقوم بها الوحدة الحكومية.

ج .إظهار أي قيود قانونية أو تعاقدية علي موارد الوحدة الاقتصادية الحكومية واي مخاطر أخرى محتملة.^٣

٤ . توفير المعلومات المفيدة لمجهزي الموارد الحاليين والمرتبين أو أي مستخدم آخر يهتم بتقييم الخدمات التي تقدمها الوحدة الحكومية وتحديد مدي قدرتها مستقبلاً علي تقديم هذه الخدمات.

٥ . توفير معلومات تفيد في تقييم أداء الوحدة الحكومية من خلال بيان كلفة الخدمات المقدمة ومقارنتها بأسعار تقديمها وكذلك من خلال بيان قدرة الوحدة الحكومية علي تخفيض الكلف والاستغلال الأمثل للمواد المخصصة لها.

٦ .توفير معلومات عن المساهمات الاجتماعية التي قدمتها الوحدة الحكومية في ظل القوانين والتعليمات السائدة

^٣ مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٦- العدد ١٧، ٢٠١٠، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- ١- ان المعلومات لها تأثير إيجابي في تشغيل العمليات الصناعية.
- ٢- شركة أسمنت بربر لا تعاني من عدم استخدام التقنية العربية في نظم المعلومات هذا وقد أثبت نتائج الدراسة أن هنالك مؤشرات لقبوله الغرض (أن المعلومات لها تأثير ايجابي في تسهيل العمليات) إذا أثبت نتائج

ثانياً: التوصيات

- ١- أن نظم المعلومات المحاسبية لها تأثير إيجابي في تسهيل العمليات المحوسبة.
- ٢- شركة أسمنت بربر تتميز بأمن ورقابة المعلومات مما أدى إلى زيادة الإنتاج.
- ٣-نوصي بوضع أهداف ورصد الأولويات في المؤسسات من الممارسات الهادفة لتحقيق الرؤى المخطط لها.
- ٤-نوصي بتشغيل العنصر النسائي في بعض الإدارات بالمصنع حتى تتحقق شخصية مهمة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة أو الشركة أو غيرها.
- ٥-نوصي بدراسة سلوكيات وأساليب العامل أو الموظف حتى تتحقق طفرة متطورة في الإبداع الإداري.

توصيات عامة:

- ١- تطوير وتحديث استخدام نظم المعلومات الحديثة في جميع الشركات السودانية.
- ٢- الرقابة السليمة على المعلومات تساعد على انجاز العمليات الصناعية لذلك يجب الاهتمام بها.

٣- يجب على جميع المؤسسات من جمع وحفظ المعلومات بصورة سريعة وصحيحة.

المراجع والمصادر

أولاً: المقابلات الشخصية

محمد عبد الله ساتي / مدير العلاقات العامة

حسن محمد عريس / مدير الحسابات

ثانياً: المراجع:

١- دلال صادق بطرس - د. محمد شوقي بشادي - نظم المعلومات المحاسبية - جامعة القاهرة.

٢- د. سناء علي القباني - نظم المعلومات المحاسبية - دار الجامعية ٢٠٠٣م

٣- حسين علي حسين - نظم المعلومات المحاسبية - دار النشر - الدار الجامعية ٢٠٠٣-٢٠٠٤م.

٤- استاذ مساعد - قسم المحاسبة - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل.

٥- مدرس مساعد - قسم المحاسبة - كلية الإدارة والاقتصاد - المجلة: ٦ العدد: ١٧/٢٠١٠.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

(١) موقع مجلة تكريت، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد.

(٢) www.win2pelf.com